فيهما اي في الستر والاتخاذ فانه يلبس فوق ويتخذ لستر ايضا وكون المراد بل
من جنس سائر العورة الطهر به وان تخلفا فيه قوله لتعود الماء اي في غير محل ق
البطانة والظهارة بل اتخاذا ما هو فيجزي وان لم يمنع تعود ماء الغسل او هو
حتى لخفة يصله الماء من محل حزه قوله تقدم بعض الليالي اي بان استمر الحدث
عند غروب الشمس فيهما تقدمت الليلة الاولى على الايام والثاني بان بقي الحدث
في الصبح فهذا الليلة الثالثة ثنائي بعد الثلاثة الايام ولو لحدث اثناء يوم
او نهار اعتبر قدره من الرابع قوله لمدة ثانية اما اذا لم يرد المسح لمدة ثانية فلا
يلزمه النزع فيغسل رجليه بعد انتهاء المدة داخل الخف ويباح سائر ما يباح
للمتوضي ولا المسح على الخف قوله من نهاية الحدث مطلقا عند الشيخ الاسلام
والخطيب وكذلك عند م ر ان لم يكن باختياره والا كتوم ولمس فرجه انه
وتردد الشيخ في حاشيته فتح الجواد فيما اذا وجد منه حدثان متعاقبان بحيث انقطع
الثاني قبل الاول كان مسوارا دام ثم بال وانقطع بوله ثم مسه الاول فهل تحسب
المدة من انتهاء المسر او البول ثم مال الى الاول فتحسب المدة من انتهاء المس قوله
مدته اي المسح منه اي من الحدث المذكور نهاية الحدث فلو احدث ولم يمسح حتى
انقضت المدة لم يجز له المسح حتى يستأنف لبسا على طهارة اولم يحدث له
تحسب المدة ولو بقي شهرا قوله ثم سافر مثله ما لو مسح في سفر معصية ثم
تاب او عكسه ولو احدث حاضرا قوله مسح سفر احوج به الحدث وخروج
وقت الصلاة حضرا فانه يستوفي معه مدة المسافر قوله وان لا شك
كان شك في زمن حدثه او ان مسحه في الحضر او السفر ولو زال الشك كان مسحه
فاقي شك فيما فرضنا في ثاني يوم ثم زال الشك قبل الثالث مسحه واعاد ما فعله
في الثاني مع الغد ثم ان كان على مسح اليوم الاول ولم يحدث في الثاني فله
ان يصلي به في الثالث وان كان قد احدث في الثاني ومسح فيه على الشك
وجب اعادة مسحه ويحتمل اعادة صلوات الثاني بالمسح الواقع في الثالث

ولو احدث

ولو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك اتقدم حدثه مسحه
اول وقت الظهر وصلاتها به ام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر حسب
المدة من اول الزوال ولزمه قضاء الظهر لانه شك في فعلها والاصل عدمه بخلاف
ما اذا شك في كونها عليه فانه لا يلزمه قضاؤها والفرق بينهما ان شكه في اللزوم
مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم والاصل عدمه بخلاف
في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والاصل
عدمه قوله غسل رجليه بنية الوضوء كاملا وان كان سلسا حتى حصل
الموالي بين طهره وصلاته ويحتاج في غسلها الى نية خلافا لابن البيتم في
حاشية التحفة وان كان بطهارة غسل العدة بين بان غسلها داخل الخف
اعاد لبسهما من غير سبق شيء قوله اعلاه اي ظاهر الساتر لظهر القدم قوله
وحرفه هو المعتمد خلافا لما في المداد من التظهر فيه قوله خطوطا اي
بان يمر باصابعه ولا يضمها قوله الى آخر ساقه كذلك شيخ الاسلام
وظاهره ندب التعميل في المسح على الخف وبذلك صرح الخطيب وهو في بعض
نسخ المداد كذلك والراجح خلافه كما اوضحته في الاول بل قضية كلام المجموع
انه لا خلاف فيه واول غير واحد كلام شرح المنهج بان المراد من آخر ساقه اوله
عما يلي القدم لكن تمة من العبارات ما لا يقبل هذا التاويل قوله لما مر الخ اي
في بيان الوضوء من ان في النهاية يوخذ من علة ذلك عدم الكراهة في نحو المنشف
وهو كذلك انتهى وفي المداد الموافقة خلافه قوله في الراس اي بانه يكفي فيه
مسح ادنى جزء من ظاهره واعتمد الشهاب الرملي الاكتفاء بمسح بعض شعرة وافتى ابن
البيتم في حاشية التحفة اذا كان في محل الفرض فلا يجوز مسح الزائد على الواجب
كما قاله في الراس وجرى الخطيب والجمال الرملي على عدم اجزاء مسح شعر الخف
مطلقا وفي حواشي التحفة لسم لا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف

Copyrighting University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)